الصين: 16 مليار دولار لجهود السيطرة على الفيروس

قال نائب وزير المالية الصيني شو هونغ تسايفي إفادة صحفية يوم الخميس إن بلاده خصصت 110.48 مليار يوان (15.93 مليار دولار) لتمويل جهود متعلقة بفيروس كورونا اعتبارا من الرابع من مارس.

وأضاف أن الصين ستضمن سلاسة عمل الحكومات المحلية في ظل تفشي الفيروس وأن وزارة المالية ستؤمن الاحتياجات المالية لإقليم هوبي، وهو بؤرة تفشي المرض.

وشهدت الصين ارتفاعا في عدد الحالات الجديدة يوم الخميس خاصة في مدينة ووهان عاصمة إقليم هوبي التي يعتقد أن الفيروس ظهر لأول مرة بسوق فيها أواخر العام الماضي.

على الجانب الآخر، قال مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «اونكتاد» إن تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) في الصين سيؤدي لتراجع صادرات ثاني أكبر اقتصاد في العالم بنسبة 2 في المئة على أساس سنوي مما سيكون له تداعيات على النمو الاقتصادي العالمي.

وأشار «اونكتاد» في تقرير إلى أن انخفاض مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصيني المرتبط مباشرة بالصادرات ب 22 نقطة في شهر فبراير الماضي سيؤدي لتراجع الصادرات بنحو اثنين في المئة على أساس سنوي وهو ما لوحظ في انخفاض الطلب على سفن الحاويات.

وأكد أن الصين بعدما أصبحت مركز التصنيع المركزي للعديد من عمليات الشركات العالمية سيؤثر أي اضطراب في الإنتاج لديها على أماكن أخرى في العالم.

كما لفت التقرير إلى أن الصين أصبحت خلال العقدين الماضيين حاسمة بالنسبة للاقتصاد العالمي ولا ترتبط فقط بوضعها كمركز تصنيعي وتصديري للمنتجات الاستهلاكية بل أصبحت أيضا المورد الرئيسي للمنتجات الوسيطة لشركات التصنيع في الخارج والتي تمثل قرابة 20 بالمئة من التجارة العالمية.

وتوقع التقرير أن تكون الاقتصادات الأكثر تأثرا هي الاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وفيتنام في قطاعات الآلات والسيارات والكيماويات ومعدات الاتصالات.وأشار الى ان القيود المفروضة على الأنشطة الاقتصادية وحركة الناس في الصين سوف ينعكس على انتاج الأدوات الدقيقة والآلات ومعدات السيارات والاتصالات المصنفة كمنتجات وسيطة تعتمد عليها الكثير من الشركات في العالم لتصنيع منتجاتها.

كما توقع التقرير ان تواجه بعض شركات تصنيع السيارات الأوروبية نقصا في المكونات الأساسية لعملياتها وقد تجد الشركات في اليابان صعوبة في الحصول على قطع الغيار اللازمة لتجميع الكاميرات الرقمية وما إلى ذلك.في الوقت ذاته أشار التقرير إلى ان الآثار السلبية غير المباشرة الناجمة عن تراجع التوريد عبر القطاعات الصينية الاقتصادية المختلفة تعتمد على التوطين الجغرافي لتفشي فيروس كورونا وتدابير احتوائه داخل الصين.

«النقد الدولي» يخصص 50 مليار دولار لمواجهة تداعيات «كورونا»

مديرة صندوق النقد الدولي

في وقت تتزايد في تأثيرات انتشار فيروس كورونا على اقتصادات الدول والشركات والقطاعات الإنتاجية، سارعت عدد من الدول والمجموعات الاقتصادية والمؤسسات المالية لاتخاذ إجراءات احترازية للعمل على احتواء التداعيات السلبية.

من جانبها، قالت المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، إن المنظمة ستقدم 50 مليار دولار كمساعدة طارئة لمساندة البلدان في مواجهة آثار تفشي فيروس كورونا، وفقا لبيان رسمي صادر عن الصندوق.وأضافت أن الصندوق يعتقد أن التصرف بعجلة لزيادة قدرة النظم الصحية في كل مكان هو أمر مهم للغاية، مضيفة أنها تريد أن ترى تدابير مصممة للاستجابة لما قد يكون له تأثير أعمق على الشركات والأسر.

وأشار البيان إلى أن الصندوق سيوفر من تلك الأموال نحو 10 مليارات دولار بفائدة صفرية، وستوجه إلى أعضاء الصندوق الأفقر من خلال تسهيلات ائتمانية سريعة.

وأضافت غورغييفا أن هناك الكثير من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي، إذ من غير الواضح كم سيستمر تفشي المرض.

ويأتي ذلك عقب إعلان البنك الدولي يوم الثلاثاء عن حزمة أولية تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار لمساعدة الدول الأعضاء في مواجهة الآثار الصحية والاقتصادية لفيروس كورونا.

الاتحاد الدولي للنقل الجوي «اياتا»:

خسائر شركات الطيران قد تصل إلى 113 مليار دولار في 2020

قال الاتحاد الدولي للنقل الجوي «اياتا» إن خسائر قطاع الطيران العالمي قد تتراوح بين 63 مليار دولار و113 مليار دولار خلال العام الجاري.

وأوضح الاتحاد في بيان صدر أمس الخميس، أن إعادة تقييم تحليلاته بشأن التأثيرات المالية لفيروس كورونا المستجد «كوفيد – 19» تشير إلى أن خسائر قطاع الطيران قد تبلغ نحو 63 مليار دولار في حال ما إذا جرت السيطرة على المرض، لكنه يرى أنه في حالة انتشار المرض على نطاق أوسع فإن الخسائر قد تصل إلى 113 مليار دولار، موضحاً أن تأثير الفيروس على عمليات الشحن الجوي غير متوفرة الآن.

يأتي ذلك، بعد أن توقعت «اياتا» في فبراير الماضي، أن تصل الخسائر إلى 29.3 مليار دولار بناء على توقعها بانتشار المرض في الأسواق التي لديها صلة بالصين. ولكن بعد أن انتشر المرض في أكثر من 80 دولة، تأثرت عمليات الحجوزات على نحو كبير في كافة العالم، وفقا للبيان.

الولايات المتحدة الأميركية بصدد إقرار 8.3 مليار دولار لمواجهة «كورونا»

أقر مجلس النواب الأميركي مشروع قانون بتخصيص 8.3 مليار دولار للجهود المبذولة لمكافحة فيروس «كورونا». وجرى تمرير مشروع القانون، الأربعاء الماضي، بموافقة 415 عضواً مقابل رفض اثنين، لينتقل إلى مجلس الشيوخ الذي من المتوقع أن يصوت عليه اليوم الجمعة، ليتم إرساله إلى الرئيس ترمب للتوقيع عليه.

وكانت نيتا لوي رئيسة لجنة المخصصات المالية في مجلس النواب الأميركي، التي طرحت الإجراء على المجلس، قالت إنه لابد أن نسن هذا القانون سريعاً، هناك أرواح على المحك. وأبدى الجمهوريون في مجلس الشيوخ الأميركي دعمهم لإنفاق مليارات الدولارات في إطار هذه الجهود. ومن المتوقع أن يتم إصدار التشريع خلال الأيام المقبلة.

ومن المقرر تخصيص ثلاثة مليارات دولار لتطوير أدوية وأمصال، بينما سيتم تخصيص 2.2 مليار دولار للوقاية والاستعدادات والاستجابة.وأعرب الرئيس الأميركي دونالد ترمب عن دعمه لما سيقره الكونغرس باعتباره مناسباً أياً كان. يشار إلى أن الولايات المتحدة سجلت أكثر من 100 حالة إصابة بفيروس كورونا، وما لا يقل عن 11 حالة وفاة.

اتحاد الصناعات الألماني يحذر من مخاطر الكساد العالمي

توقع اتحاد الصناعات الألماني «بي دي ايه» أمس الخميس ارتفاع منسوب خطر دخول الاقتصاد الألماني الى مرحلة الكساد بسبب تسارع تفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

ونقلت وكالة الانباء الألمانية عن التقرير ربع السنوي للاتحاد ان النمو الاقتصادي بات مهددا بسبب سرعة تفشي الفيروس متوقعا ان يكون هناك تراجع لافت في النمو في مجمل العام الحالي في حال عدم عودة الامور الى طبيعتها في البلدان التي تعاني من تفشي الفيروس.

واوضح الاتحاد ان دخول الاقتصاد الألماني، اكبر اقتصاد في اوروبا، في مرحلة الكساد يعني ان هذا الامر غير مسبوق منذ عام 2009 وهو العام الذي شهد دخول الاقتصاد العالمي في الازمة المالية الاخيرة الامر الذي ساهم في حينها في دخول اقتصادات الدول الرائدة في مرحلة الكساد.

وطالب الاتحاد الذي يضم جميع الشركات الألمانية الناشطة في القطاع الصناعي الحكومة الألمانية بالتصرف ووضع اجراءات تحفيزية تحمي الاقتصاد من التوقف عن النمو والكساد مؤكدا حتمية عدم اكتفاء المانيا بمراقبة دخول اقتصادها الى مرحلة الكساد واللجوء الى اجراءات تعفيها من ذلك.

يذكر ان حالات الاصابة المؤكدة بفيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) في مجمل الولايات الألمانية ارتفع الى 326 حالة بعد اعلان السلطات الالمانية في وقت سابق اليوم تسجيل 196 حالة اصابة جديدة.

صادرات كوريا الجنوبية إلى إيران تتراجع 90 %

تراجعت الصادرات الكورية الجنوبية إلى إيران حوالي 90% في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام الماضي، طبقا لما ذكرته شبكة "كي بي إس وورلد" الإذاعية الكورية الجنوبية اليوم الأحد.

وطبقا لبيانات صادرة اليوم عن هيئة دعم الاستثمار التجاري الكوري الحكومية، فإن شحنات البلاد إلى إيران بلغت قيمتها 259 مليون دولار في الفترة من يناير/كانون الثاني حتى نوفمبر/تشرين الثاني الماضيين بانخفاض 88.6% عما كانت عليه قبل عام.

ويمثل هذا الرقم أكبر تراجع بين أكبر الدول المصدرة العشرين إلى إيران. ورغم ذلك، ما زالت كوريا الجنوبية المصدر الأكبر رقم 14 إلى إيران.

وتراجعات شحنات الصين، وهي من أكبر المصدرين لإيران، بواقع 38.8% خلال الفترة من يناير/كانون الثاني حتى سبتمبر/أيلول الماضيين.

كما شهدت الدول الأوروبية ودول جنوب شرق آسيا أيضا تراجعات حادة في صادراتها إلى إيران، وذلك على ما يبدو بسبب العقوبات الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة.

رئيس الاتحاد الأوربي يحذر من التداعيات السلبية

تدابير منطقة اليورو لتخفيف آثار «كورونا» الاقتصادية

ماريو سينتينو

حذر مسؤول اقتصادي رفيع بالاتحاد الأوربي من التأثير السلبي لتفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) على النمو الاقتصادي في أوروبا والعالم.

وقال رئيس منطقة اليورو ماريو سينتينو في بيان عقب مؤتمر عبر الفيديو للمجموعة الأوروبية المؤلفة من 19 عضوا إن لتفشي هذا الفيروسي تأثيرا سلبيا على الاقتصاد العالمي كما أن مدى المشكلة ومدتها لا يزالان غير مؤكدين في هذه المرحلة.

وأضاف ان عقد المؤتمر جاء لتقييم اخر التطورات والاثار على الاسواق المالية والاقتصاد بصورة اوسع نتيجة لانتشار الفيروس.

وأشار الى أن تأثير الفيروس طال بعض المناطق بشكل قاس وتباينت الاستجابة له، وقد ورحبنا بالإجراءات التي اتخذتها بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسياسات التي اتخذتها المفوضية الأوروبية.

واكد سينتينو مراقبة الوضع عن كثب وعدم إيلاء أي جهد لاحتواء اثار الفيروس وتوفير الخدمات الصحية ونظم الحماية المدنية للسكان في المناطق الاكثر تضررا وحماية اقتصاداتنا من المزيد من الاضرار.

أوروبا

علاوة على ذلك، أعلن ماريو سينتينو الأربعاء بأن دول منطقة اليورو مستعدة لاتخاذ إجراءات مالية استثنائية لحماية اقتصاد الاتحاد من تأثيرات انتشار فيروس كورونا. لن يتم ادخار أي جهد.. لحماية اقتصاداتنا من مزيد من الأضرار. وأضاف اليوم أنه يمكن تعديل القواعد المنظمة للموازنة في الدول الأعضاء بما يتناسب مع النفقات العاجلة في الدول التي تواجه أزمة انتشار فيروس كورونا.

ويرتبط هذا الموضوع بشكل خاص بإيطاليا عضو منطقة اليورو، والتي تعاني من معدل دين عام مرتفع للغاية، كما أنها الدولة الأشد تضررا من فيروس كورونا في أوروبا حتى الآن.

من جهتها قالت المفوضية الأوروبية في تقديرات أولية إن النمو في منطقة اليورو في 2020 من المرجح أن يكون أبطأ من توقعاتها التي أصدرتها في منتصف فبراير/شباط السابق والبالغة 1.2% بسبب الآثار السلبية لكورونا. أما رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد فقالت الاثنين إن البنك مستعد لاتخاذ "إجراءات مناسبة ومحددة الأهداف" لمكافحة الآثار الاقتصادية لتفشي كورونا.

بريطانيا

قال المحافظ المقبل لبنك إنجلترا أندرو بيلي الأربعاء إن البنك المركزي البريطاني سينتظر حتى يرى أدلة أكثر وضوحا على الأضرار الاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا قبل أن يتخذ أي قرار لخفض أسعار الفائدة.

لكن بيلي قال إن من الضروري تقديم مساعدة سريعة للشركات التي تعطلت عملياتها بسبب انتشار الفيروس حول العالم.

مجموعة السبع

وقال وزراء مالية ومحافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى الثلاثاء إنهم سيستخدمون كل أدوات السياسة المناسبة لتحقيق نمو قوي ومستدام، ودرء المخاطر النزولية الناجمة عن كورونا السريع الانتشار. وأضافوا في بيان مشترك أن البنوك المركزية ستواصل الوفاء بمسؤولياتها ودعم استقرار الأسعار والنمو الاقتصادي.

التعاون الاقتصادية

من جانبها، حثت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في وقت سابق من هذا الإسبوع، الحكومات على التحرك بسرعة وقوة للتغلب على تفشي المرض واتخاذ تدابير لحماية دخل الفئات الاجتماعية والشركات الضعيفة.

وحذرت من أن تفشي فيروس كورونا يزج بالاقتصاد العالمي إلى أسوأ تراجع له منذ الأزمة المالية التي ضربت العالم قبل أكثر من عشر سنوات.

«ستاندرد أند بورز» تخفض توقعاتها للنمو الأوروبي إلى النصف

أصدرت وكالة إس آند بي جلوبال للتصنيفات الائتمانية تقريرا حديثاً لها، مخفضة فيها توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي بسبب الانتشار السريع لفيروس كورونا.

وتوقعت أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 2020، والذي قدرته في توقعاتها السابقة بنحو 3.3%، بمقدار 0.5 نقطة مئوية نتيجةً لانتشار الفيروس.

وتتوقع تراجع نمو الناتج المحلي الإجمالي للصين إلى 4.8% في العام 2020، مقارنةً بنحو 5.7% قبل انتشار الفيروس. وقامت أيضا الوكالة بخفض توقعاتها للنمو في منطقة اليورو إلى النصف إلى 0.5%، إذ تتوقع أن يتراجع النمو في إيطاليا بأكثر من المتوسط.

وتتوقع بأن يصل معدل نمو الاقتصاد الأمريكي، الدولة البعيدة نسبياً عن الدول التي انتشر فيها الفيروس، إلى 1.6% هذا العام، وهو معدل أقل بـ0.3 نقطة مئوية عن توقعاتها التي سبقت انتشار الفيروس.

وأشارت إلى أن ارتفاع عدد حالات الإصابة بفيروس كورونا خارج الصين يزيد من المخاطر على الاقتصادات العالمية والأسواق الائتمانية. ويعمق تأثير هذه المخاطر أيضاً اهتزاز الثقة في الأسواق المالية.

وقالت ألكساندرا ديميتريجيفك رئيسة البحوث العالمية لدى الوكالة: «مع انتشار فيروس كوفيد 19 في أكثر من 70 دولة، فإن التداعيات على الأسواق الائتمانية أخذت بعداً عالمياً. فتراجع ثقة المستثمرين يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل على المقترضين ذوي المديونية العالية، وقد يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة التي تعاني من اختلالات كبيرة في الميزانيات الخارجية».

وأضاف التقرير: "من المرجح استقرار الوضع الصحي والاقتصادي خلال الربع الثاني من العام، نظراً لازدياد معدل انتشار العدوى خارج الصين وارتفاع عدد المصابين. نرى بأن المتغير الرئيسي هو مدة الصدمة".